الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota

JOISR
مجلة البحث العلمي الإسلامي
Journal of Islamic Scientific Research

أكاديمية الإمام البخاري الدولية
INTERNATIONAL IMAM EL BOUKHARY ACADEMY

مجلة البحث العلمي الإسلامي

ردمد النسخة الإلكترونية E-ISSN: 2708-180X
ردمد النسخة المطبوعة ISSN: 2708-1796

عدد خاص بالمؤتمر الدولي السادس بعنوان
جهود الإمام الشافعي في تعزيز حجية السنة النبوية

Special Issue on the Sixth International Conference:
Imam Al-Shafi'i's Efforts in Strengthening the Authority of the Prophetic Sunnah

جهود الإمام الشافعي في تعظيم السنة النبوية

Efforts of imam al - shafi'i in upholding the prophetic sunnah

DOI: https://doi.org/10.55625/joisr-conf6-11

أ. د. محمد عبد الرزاق الرعود
Professor Dr. Muhammad Abdul-Razzaq Al-Raoud

أستاذ الحديث الشريف وعلومه – جامعة البلقاء التطبيقية الأردن

Professor of Islamic Education, faculty of hadith, Balkaa university

tafilah2003@yahoo.com

Pages: 203 – 220 | الصفحات: 220 – 203

إعداد: أ. د. محمد عبد الرزاق الرعود – الأردن
أستاذ الحديث الشريف وعلومه جامعة البلقاء التطبيقية الأردن

Professor Dr. Muhammad Abdul-Razzaq Al-Raoud
Professor of islamic Education, faculty of hadith, balkaa university
tafilah2003@yahoo.com

جهود الإمام الشافعي في تعظيم السنة النبوية

Efforts of imam al - shafi'i in upholding the prophetic sunnah

https://doi.org/10.55625/joisr-conf6-11

مقدم لـ مؤتمر الدولي السادس بعنوان
(جهود الإمام الشافعي في تعزيز حجية السنة النبوية)
برعاية سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ القاضي عبد اللطيف دريان
والذي تنظمه أكاديمية الإمام البخاري الدولية، بالتعاون مع الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
والمنوي عقده بتاريخ ٦-٨/ ١١/ ٢٠٢٦م.

ملخص

السنة النبوية هي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، وقد حظيت باهتمام جُل أهل العلم، لا سيما علماء الحديث الشريف وعلومه، وعل رأسهم الإمام الكبير محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله تعالى ، فلقد كانت له صولات وجولات في الدفاع عن السنة وتعظيمها ، والرد على منكري حجيتها وثبوتها ، كما لا يخفى على المهتمين بهذا الشأن ما للإمام الشافعي رحمه الله تعالى من دور كبير في الانتصار للسنة وتقديمها على الرأي والقياس ، يبدو ذلك في ضوء التطبيق العملي لتعظيم السنة النبوية في المذهب الشافعي .

الكلمات المفتاحية: جهود، الشافعي، السنة النبوية .

Abstract

The Prophetic Sunnah is the second source of Islamic legislation. It has garnered the attention of the vast majority of scholars-particularly those specializing in Hadith and its associated sciences-foremost among them the eminent Imam Muhammad ibn Idris al-Shafi'i (may Allah have mercy on him). He played a pivotal role in defending and upholding the Sunnah, refuting

those who denied its authority and authenticity. Furthermore, those versed in this field are well aware of Imam al-Shafi'i's significant contribution to championing the Sunnah and prioritizing it over personal opinion (*ra'y*) and analogical reasoning (*qiyas*); this is evident in the practical application of honoring the Prophetic Sunnah within the Shafi'i doctrine.

Keywords: efforts - Al-Shafi'i - the Prophetic Sunnah.

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على ، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين ....وبعد فلقد تكفل الله تعالى بحفظ كتابه الكريم ، وما السنة النبوية إلا تبع للقرآن الكريم ومبينة له ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (النحل ٤٤) ، وقد قيض الله سبحانه وتعالى لدينه علماء ذادوا عن حياضه، ونفوا عنه تحريف الجاهلين ، وانتحال المبطلين، كالإمام محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله تعالى، الذي كان موسوعة علمية شاملة لعلوم الشريعة والإسلام، إذ نال من ثناء كل من عرفه وصحبه ولازمه، مدحًا وثناءً طال عبقريته في كل العلوم ، فهو موسوعة بحق، جمع علوم الكتاب والسنة، وكلام الصحابة وآثارهم، وكلام أهل العلم، وكلام العرب من نحو ولغة وشعر، مالم يجتمع لغيره ، ملأ طباق الأرض علمًا وفقهًا واجتهادًا، والتف حوله آلاف طلبة العلم من مختلف البلاد، حاز محبة الجميع ، واعترفوا بإمامته لما كان يتمتع به من علم ثرّ غزير، ونطق وذكاء عجيب، وعقلية لماحة نافذة إلى جوهر الحقائق ، قال الإمام أحمد: «إن الله يقيّض للناس في رأس كلّ مائة من يعلمهم السنن وينفي عن رسول الله ﷺ الكذب، قال : فنظرنا فإذا في رأس المائة عمر بن عبدالعزيز، وفي رأس المائتين الشافعي»[١]. وقال الإمام أحمد أيضا: «كان الشافعي كالشمس للدنيا، وكالعافية للبدن»[٢].

بهذا الوصف يدلل الإمام أحمد على عموم نفع الشافعي بعلمه وأدبه وخيره للبشرية جمعاء. وقد تفوق رحمه الله على نفسه وحظوظها، وشهوة الظهور والمباهاة ، فأثبت على الدوام أنه صاحب مدرسة في الأخلاق، والتعامل مع الآخرين، فهذا يونس الصدفي يقول: «ما رأيت أعقل من الشافعي، ناظرته يومًا في مسألة، ثم افترقنا، ولقيني فأخذ بيدي ثم قال: يا أبا موسى ألا يستقيم أن نكون إخوانًا وإن لم نتفق في مسألة»[٣]. والذي يبدو لي هنا أن الشافعي في هذه المناظرة كان هو المنتصر، فلم يُبد تطاولاً ولا تكبرًا على أخيه، بل جاءه بما يشعره بالأخوة

(١) سير أعلام النبلاء، الذهبي ، ٤٦/٥، وحلية الأولياء، أبو نعيم ، ٩٧/٩-٩٨ ، وتوالي التأسيس، ابن حجر العسقلاني ، ٤٨/١، وأما ما ذكره الإمام أحمد فهو مقتبس من حديث أبي هريرة يرفعه: «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كلّ مائة سنة من يجدد لها دينها»، حديث صحيح أخرجه أبو داود في السنن، كتاب الملاحم، باب ما يذكر في قرن المائة ١٠٩/٤، حديث رقم ٤٢٩١، والطبراني في المعجم الأوسط ٣٢٣/٦، حديث رقم ٦٥٢٧، والحاكم في المستدرك ، كتاب الفتن والملاحم ، ٥٦٧/٤ ، حديث رقم ٨٥٩٢ .

(٢) سير اعلام النبلاء ، الذهبي ، ٤٥/٥ .

(٣) المرجع السابق ، ١٦/٥ .

فـي الديـن، ويتضح من كلامه رحمه الله سعة صدره، وقبول الـرأي والرأي الآخر، واحترام وجهة النظـر المخالفة، فهكذا هـو الرقي الإنسانـي والإعلامي في العلاقة مع الآخريـن، وعدم نبذهم ومصادرة رأيهم، والانتصار دائمًا للذات. وبالمقابل رأينا يونس قد أنصف الشافعي وذكره بأعقل الناس فـي الوقـت الذي كان يتمنـى أن تكون نتيجة المناظـرة قد رجحت لكفته، لكـن أهل العلم هـذا ديدنهـم، وهـذه أخلاقهم التي ورثوهـا من سيد المرسليـن محمد بن عبـد الله عليه أفضل الصـلاة وأتم التسليم. من هنا جاءت هـذه الدراسة العلمية حول جهود الشافعي في تعزيز حجية السنـة النبوية ، لأهمية هذا الموضوع الذي يُعد ركيـزة أساسية ساهمت كثيرًا في حماية التشريع الإسلامي من التحريف والاختلاف، وأكدت بما لا يقبل الشك تقرير حجية السنة النبوية كمصدر ثـان مستقل بعد القرآن الكريم، وتنظيم العلاقة بين الكتاب والسنة على أساس أنها مبيّنة للقرآن في صورة من التكامل والاستقلال التشريعي لكل منهما دون تضارب أو خلاف.

أما أسباب اختيار هذا الموضوع فيمكن إجمالها فيما يلي :

أن الامام الشافعي رحمه الله تعالى من أول من كتب في تعظيم حجية السنة ، والعمل بحديث الآحاد، فهي ريادة مبكرة من هذا الإمام الكبير.

مواجهة الشافعي لأولئك المشككين في حجية السنة النبوية ، والرد عليهم بالأدلة والبراهين القاطعة.

مـا تمتع به الشافعي من عبقرية فذة في التوفيق بيـن النصوص المتعارضة والترجيح بينها وفق قواعد حديثية ولغوية وإسنادية ، بأسلوب مبدع وموفق .

وضع دراسة علمية منهجية عن موقف الشافعي من حجية السنة النبوية ، وقبول خبر الآحاد وغيرهـا ، بين يدي طلبة العلم المعاصرين ، وكشف عظمة هـذا الإمام ، ورفد المكتبة الإسلامية بمثل هذه الدراسات.

وأما عن إشكالية البحث فتكمن في الإجابة عن هذه الأسئلة:

ما مفهوم السنة عند المحدثين والفقهاء والأصوليين ؟؟

ما هي جوانب تعظيم الإمام الشافعي للسنة النبوية ؟؟

ما هو المقصود بمنكري السنة ؟ وكيف تصدى لهم الشافعي ؟؟

ما موقف الشافعي من حجية الحديث الشريف ؟؟؟

ما هي جوانب التطبيق العملي لتعظيم السنة النبوية عند الشافعي ؟؟؟

وامـا عن الدراسـات السابقة لموضوع هذه الدراسة أو قريـب منها، فهناك دراسات عديدة ومتنوعة لا مجال لذكرها جميعًا، أذكر منها ما يلي:

كتـاب مسألة الاحتجـاج بالشافعي، الخطيب البغـدادي، تحقيق خليل مـلا خاطر، المكتبة

الأثرية، الباكستان.

بحث مكانة السنة عند الإمام الشافعي ، وجهوده في حفظها ، للباحثين : إبراهيم احمد الكرد، ومحمد زياد السحار، قدم لمؤتمر «الإمام الشافعي» الذي عقد في رحاب جامعة الأقصى /كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بتاريخ ٦-٨ /٥ عام ٢٠١٢ م .

الشافعي، حياته وعصره، آراؤه الفقهية، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٧م.

الإمام الشافعي وحجية السنة من القرآن، دراسة تحليلية، د. بدران مسعود بن الحسن، منشور في مجلة بحوث / كلية الآداب /جامعة قطر، عدد ٩٤ /٢٠١٦م .

تأصيل الإمام الشافعي لحجية السنة النبوية وثبوتها، نجم الدين قادر الزنكي، نشر في مجلة إسلامية المعرفة، الجامعة الإسلامية بماليزيا ، عدد٦١/ ٢٠١٠م .

هذا وكان لي شرف المشاركة إن شاء الله تعالى ، في المؤتمر الدولي السادس: «جهود الإمام الشافعي في تقرير حجية السنة النبوية، وقد ارتأيت الكتابة في المحور الثالث منهك «جهود الإمام الشافعي في تعظيم السنة النبوية». وقد اشتملت الدراسة على مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة، على النحو التالي:

المقدمة: واشتملت على تقديم بسيط حول مكانة الشافعي، وثناء العلماء عليه، وأهمية دراسة هذا الموضوع، وأسباب اختياره، وإشكالية البحث والدراسات السابقة لهذا الموضوع، وخطة البحث.

المبحث الأول: الإمام الشافعي ، ومكانته الحديثية، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف بالإمام الشافعي .

المطلب الثاني : تعريف السنة لغة واصطلاحًا .

المطلب الثالث: تعريف السنة عند الإمام الشافعي .

المبحث الثاني: جهود الإمام الشافعي في الرد على منكري السنة النبوية ، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعظيم الإمام الشافعي للسنة النبوية.

المطلب الثاني: المقصود بمنكري السنة.

المطلب الثالث: رد الإمام الشافعي على منكري السنة والطاعنين فيها.

المبحث الثالث: موقف الإمام الشافعي من حجية الحديث، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حجية حديث الآحاد عند الإمام الشافعي.

المطلب الثاني: موقف الإمام الشافعي من الحديث المرسل.

المبحث الرابع: التطبيق العملي لتعظيم السنة النبوية في المذهب الشافعي.

الخاتمة : وفيها أهم النتائج التي توصل إليها الباحث.

المبحث الأول: الإمام الشافعي ومكانته الحديثية، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الإمام الشافعي:

هـو محمـد بن إدريس بن العباس بن عثمان - تابعي - بن شافع - من صغار الصحابة - بن السائـب - صحابـي - بن عبيد بن عبد بن يزيد بن هشام بن المطلب بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب ، أبو عبدالله القرشي الشافعي المكي .

ولـد في غزة في فلسطين سنة ١٥٠ هـ، قـال ابن عبدالحكيم: قال لي الشافعي: «ولدت بغزة سنـة خمسيـن ومائة، وقال مرة: عسـلان، فلما أتى عليّ سنتان حملتني أمـي إلى مكة»[١]. وقال: «كنت يتيمًا في حجر أمي، ولم يكن معها ما تعطي المعلم، وكان المعلم قد رضي مني أن أخلفه إذا قـام، فلما ختمت القرآن دخلت المسجد، فكنت أجالس العلمـاء، وأحفظ الحديث أو المسألة»[٢]، وقـال عبـدالله بن أحمد، قال أبي قـال الشافعي: أنا قرأت على مالـك، وكان يعجبه قراءتي، قال أبـي: لأنه كان فصيحًـا»[٣]، وقال الشافعي: «تمنيت من الدنيا شيئيـن: العلم والرمي، فأما الرمي فإني أصيب عشرة من عشرة، والعلم فما ترون»[٤]. توفي رحمه الله في مدينة الفسطاط في مصر سنة ٢٠٤ هـ»[٥].

المطلب الثاني: تعريف السنّة لغة واصطلاحًا: وفيه مسألتان:

المسألـة الأولـى: تعريـف السنـة لغـة : من سـنّ الشـيء إذا أرسله، وهو جريـان الشيء واطراده في سهولة، تقول: سننت الماء على وجهي أسنّه سنًّا، إذا أرسلته إرسالاً»[٦]. وقيل: السنّة: الطريقة والسيرة»[٧].

المسألـة الثانيـة: تعريـف السنّة اصطلاحًـا: يختلف تعريف السنّـة اصطلاحًا باختلاف اصطلاح أهل التعريف:

عند المحدثين: هي ما أثر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلقية أو خُلقية أو سيرة سواء قبل البعثة أو بعدها «[٨] .

---

(١) انظر سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٥/١٠، وطبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي ، ٧١/٢، وما بعدها. وباب الشافعي ومناقبه، ابن أبي حاتم الرازي ، ص ١٧ وما بعدها.

(٢) آداب الشافعي ومناقبه، ابن ابي حاتم ، ص ٢٠ .

(٣) المرجع السابق، ص ٢٣. وسير أعلام النبلاء، ١٠/١٠.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٤. وسير أعلام النبلاء، مرجع سابق .

(٥) توالي التأسيس، ابن حجر، ص ١٣.

(٦) مقاييس اللغة، ابن فارس ، ٦٠/٣.

(٧) النهاية، ابن الأثير ، ٤٠٩/٢.

(٨) توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر الدمشقي، ص٣، واليواقيت والدرر في شرح نخبة الفكر، ابن حجر ، ١٩٣/٢ .

عند الأصوليين: ما جاء عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير « كما تطلق السنّة في مقابل البدعة»[١].

عند الفقهاء: ما ثبت طلبه بدليل شرعي من غير افتراض ولا وجوب «[٢].

المسألة الثالثة: تعريف السنّة عند الإمام الشافعي: هي: ما صدر عن الرسول ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، وانها وحي من الله سبحانه وتعالى، ومثيل للقرآن الكريم في حجيتها التشريعية، واعتبرها هي الحكمة المذكورة في القرآن الكريم»[٣]. قال الشافعي: «إن الله تعالى جعل الإيمان برسوله مقرونًا بالإيمان به، فسنة رسوله مبيّنة عن الله معنى ما أراد دليله خاصه وعامه، ولم يجعل الله هذا لأحد من خلقه غير رسوله ﷺ»[٤]

المسألة الرابعة: مكانة الإمام الشافعي الحديثية:

لقد حظي الإمام الشافعي رحمه الله بمكانة مرموقة جدًا في علم الحديث حتى أطلق عليه «ناصر الحديث»[٥]، وجمع بين قوة الرأي ودقة الرواية، فهو بحق يُعد مجددًا في علوم السنّة. كما أن الإمام الشافعي من أوائل أهل العلم الذين صنفوا في علوم الحديث ومصطلحه، نجد ذلك في كتابه الرسالة في عدة مواقع منه، وفي مصنفات أخرى كذلك[٦].

وقد أجاد الشافعي رحمه الله إذ وضع بعض أصول الحديث التي رواها عنه أهل العلم من بعده، كقوله مثلاً: «إنما يدل على غلط المحدث أن يخالفه غيره ممن هو أحفظ منه أو أكثر منه»[٧]. ومما يؤكد أن الإمام الشافعي ثبت حافظ فقد روى الموطأ عن مالك، وفي ذلك يقول الإمام أحمد رحمه الله: «كنت سمعت الموطأ من بضعة عشر نفسًا من حفاظ أصحاب مالك، فأعدته على الشافعي لأني وجدته أقومهم به»[٨]. كما أن كتاب الأم للشافعي يُعد موسوعة هائلة اشتملت على العديد من العلوم التي من بينها الحديث الشريف، فقد حوى بين دفتيه أحاديث وآثار زادت على الأربعة آلاف حديث»[٩]. ومما يدل على علو كعب الشافعي في الحديث وعلومه شهادة

---

(١) الموافقات، الشاطبي، ٣/٤ .

(٢) إرشاد الفحول، الشوكاني، ص٣٣ .

(٣) المقصود بالحكمة هنا: ما ذكر في قوله تعالى: ﴿ وَٱذۡكُرۡنَ مَا يُتۡلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلۡحِكۡمَةِ ﴾ (الأحزاب: ٣٤)، وانظر الرسالة، الشافعي ، ص٧٨ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) انظر المرجع السابق، المقدمة، ومناقب الشافعي، البيهقي، ٤٧٢/١ .

(٦) انظر مثلا كتاب شرح التبصرة والتذكرة، العراقي ، ٢٠٩/١ ، و٣٩/٢ ، ٣١٧ .

(٧) كتاب الأم، الشافعي، ٢٠٩/٧، وانظر بحث: مكانة السنّة عند الإمام الشافعي وجهوده في حفظها، ص٤١٩ وما بعدها، أ. إبراهيم الكرد، ومحمد السحار، الجامعة الإسلامية ، غزة .

(٨) الإرشاد في معرفة علماء الحديث ، الخليلي ، ٢٣١/١ ، والكامل ، ابن عدي ، ١١٦/١ .

(٩) انظر بحث : مكانة السنّة ، مرجع سابق .

بعض الأئمة وأهل العلم له بذلك ، فهذا محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله يقول : «إن تكلم أصحاب الحديث يومًا فبلسان الشافعي ، يعني لما وضع من كتبه»[١] . وقال الحسن بن محمد الزعفران: «كان أصحاب الحديث رقودًا فأيقظهم الشافعي فتيقظوا»[٢]، وقال الإمام أحمد بن حنبل :«لولا الشافعي ما عرفنا فقه الحديث»[٣] . هذا الواقع للإمام الشاف لا يختلف فيه اثنان، فهو ش س لا تدانى في هذا العلم وغيره من العلوم، ولذا أفرد الإمام البيهقي بابًا سماه «ما يستدل به على معرفة الشافعي رحمه الله بالحديث ، وفيه أبواب : باب ما يستدل به على معرفته بالأسامي والأنساب والتواريخ ، وباب ما يستدل به على معرفة الشافعي بالجرح والتعديل»[٤] .

المبحث الثاني:

جهود الإمام الشافعي في الرد على منكري السنّة النبوية، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : تعظيم الإمام الشافعي للسنّة النبوية :

معلوم بما لا يدع م الاً للشك أن الأئمة الأربعة كانوا جميعًا يعظمون السنّة النبوية ولا يقدمون عليها شيئًا من رأي أو قياس أو اجتهاد، ومن هؤلاء الأئمة الإمام الشافعي، حيث تواترت أقواله الدالة على تعظيمه للسنّة وضرورة متابعتها ، وخوفه وفزعه من مخالفة السنّ الثابتة عن رسول الله ﷺ، ومن هذه الأدلة ما يلي:

١- عن الربع بن سليمان: «سمعت الشافعي وسأله رجل عن مسألة، فقال: يُروى عن النبي ﷺ أنه قال كذا وكذا، فقال له السائل: يا أبا عبدالله أتقول هذا ؟؟ فارتعد الشافعي واصفر وحال لونه، وقال: ويحك !! أي أر ض تقلني، وأي سماء تظلني، إذا رويت عن رسول الله ﷺ شيئًا لم أقل به ؟! نعم على الرأس والعينين، على الراس والعينين «[٥] .

٢- قال الربيع : سمعت الشافعي يقول: ما من أحد إلا وتذهب عليه سنّة لرسول الله ﷺ، وتعزب عنه فمهما قلت من قول، أو أصلت من أصل فيه عن رسول الله ﷺ خلاف ما قلت، فالقول ما قال رسول الله ﷺ، وهو قولي، قال : وجعل يردد هذا الكلام»[٦] . فيتضح من ذلك تعظيمه للسنّة وتقديمها على قوله، والتزامه بما ثبت عن رسول الله ﷺ وتكراره ذلك يدل على ما قلناه.

٣- عن أبي ثور قال : سمت الشافعي يقول: «كل حديث عن النبي ﷺ فهو قولي، وإن لم

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات ، النووي ، ١/ ٥٠ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) الاحتجاج بالشافعي، الخطيب البغدادي، ص ٨٦ .

(٤) انظر كتاب: مناقب الإمام الشافعي، الرازي ، ص ٤٨٦-٥٥٠ .

(٥) أثر صحيح أخرجه البيهقي في كتاب: مناقب الشافعي ، باب ما يستدل به على حسن اعتقاد الشافعي في متابعة السنة ومجانبة البدعة، ١/ ٥٤٧، وانظر حلية الأولياء، الأصفهاني ، ٩/ ١٠٦ .

(٦) أثر صحيح، أخرجه البيهقي في مناقب الشافعي، ١/ ٤٧٥ ، مرجع سابق، نفس الباب .

تسمعوه مني»[١].

٤- قال الإمام أحمد : «قال لي محمد بن إدريس الشافعي: يا أبا عبدالله أنت اعلم بالأخبار الصحاح منا ، فإذا كان خبر صحيح فأعلمنا، حتى أذهب إليه، كوفيًا كان أو بصريًا أو شاميًا»[٢]

٥- قال الحميدي: «روى الشافعي يومًا حديثًا، فقلت: أتأخذ به ؟ فقال: رأيتني خرجت من كنيسة، أو علي زنار[٣]، حتى إذا سمعت عن رسول الله ﷺ حديثًا لا أقول به ؟ [٤] .

في ضوء هذه النصوص والآثار تبين لنا جليًا كم هو الشافعي رحمه الله محبًا للسنّة، متمسكًا فيها، مدافعًا عنها، حريصًا على إتيانها والابتعاد عن الرأي المفضي إلى الخلاف، كيف لا وهو القائل: إذا صح الحديث فهو مذهبي»[٥]. والقائل: «عليكم بأصحاب الحديث، فإنهم أكثر الناس صوابًا»[٦]

المطلب الثاني: المقصود بمنكري السنّة:

هم تيار يدعون الاكتفاء بالقرآن الكريم ، وإنكار السنّة النبوية باعتبارها اجتهادا من الرسول ﷺ، ولا علاقة لها بالوحي»، وقيل : هم جماعة أو فرد يكتفون بالرجوع إلى القرآن الكريم فقط، وينكرون السنّة النبوية كلية، وهو تيار له جذور وتاريخ منذ العهد النبوي.... وهم تيار هامشي وفردي ولم يكن مذهبًا أو مدرسة عامة، وأن بعض الحداثيين أو العلمانيين يتبنون هذا التيار، وأن القرآنيين يتمسكون ظاهرًا بالقرآن في حين يتمسكون باطنًا بإنكار القرآن، وأن هدفهم هو القضاء على الشريعة الإسلامية ، لأن من ينكر السنّة ينكر البيان»[٧].

وتكاد تكون فرقة الخوارج هم أول من تبنى هذا الفكر المنحرف، وقد أشار إليهم الرسول ﷺ بقوله: «يوشك الرجل متكئًا على أريكته يحدث بحديث من حديثي فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله ﷻ، ما وجدنا فيه من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرمناه، ألا وإن ما حرم رسول الله ﷺ مثل ما حرم الله»[٨] .

---

(١) أثر صحيح، أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق، ٣٨٩/٥١ ، حديث رقم ٦٠٧١ .

(٢) أثر صحيح، أخرجه البيهقي في مناقب الشافعي، ٤٧٦/١ ، مرجع سابق ، نفس الباب. والذهبي في سير أعلام النبلاء، ٣٢/١٠.

(٣) الزنار هو البل الذي يربط في الوسط علامة لأهل الكتاب.

(٤) أثر صحيح، اخرجه أبونعيم في الحلية، الاصفهاني، ١٠٦/٩ ، باب الإمام الشافعي ، وانظر سير أعلام النبلاء ، الذهبي، ٣٥/١٠.

(٥) هذه المقول مشهورة عن الشافعي ، أخرجها جمع من أهل الحديث ، منهم : الإمام البغوي في التهذيب في فقه الإمام الشافعي ، مقدمة التحقيق ، ص٦٧ ، والسبكي في معنى قول الإمام المطلبي : إذا صح الحديث فهو مذهبي ، ص ٨٥ ، وقال : وهو قول مشهور عنه، لم يختلف الناس في أنه قاله .وانظر المجموع للنووي ٦٣/١.

(٦) أثر صحيح، أخرجه أبو إسماعيل الهروي في ذم الكلام وأهله ، ٢٦/٣، حديث رقم ٣٩٥.

(٧) انظر: موقع الجزيرة، تاريخ ٢٠٢٣/٣/١٥، الدكتور محمد سالم أبو عاصي، عميد كلية الدراسات العليا بجامعة الأزهر سابقا.

(٨) حديث صحيح ، أخرجه الإمام احمد في مسنده ٤٢٩/٢٨، حديث رقم ١٧١٩٤ عن المقدام بن معد يكرب، وأبو داود في سننه، كتاب السنّة، باب في لوزم السنّة، ٢٠٠/٤، حديث رقم ٤٦٠٤، والترمذي في سننه، أبوب العلم ، ٤٠٠/٤، حديث رقم ٢٦٦٤، وقال: هذا حديث حسن ، وابن ماجه في سننه، باب تعظيم حديث رسوا الله ﷺ والتغليظ على من عارضه، المقدمة، حديث رقم ١٢.

المطلب الثالث : رد الإمام الشافعي على منكري السنّة النبوية ، والطاعنين فيها :

رأينـا في المطلب السابق أن إنكار السنّـة جاء مبكرًا مع بدايات الدعوة الإسلامية، واستمر حتـى اليوم، وقد أثار الطاعنون والمشككون ومنكرو السنّة قديمًا شبهات عديدة حول ذلك، وكيف رد عليهم الشافعي ردًا علميًا مقرونًا بالأدلة من الكتاب والسنّة، أوضحها في المسائل التالية:

المسألـة الأولـى: شككوا في حجية الخبر المتواتر، وأنـه لا يكون أصلاً حجة ، ولا يمكن أن يقع العلم به بوجه من الوجوه ، لأن رواة الخبر يمكن أن يجتمعوا على اختراعه قلوا أو كثروا ، ولأن الخطأ والوهم وارد على آحادهم فكذلك جميعهم «[1] .

والشافعي هنا أجاد في الرد عليهم مطولاً في مصنفاته وسجالاته ، ومنها قوله: قال [2]: وإذا قمتم على أن تقبلوا أخبارهم وفيهم ما ذكرت من أمركم بقبول أخبارهم وما حجتكم فيه على من ردهـا ؟؟ قـال : لا أقبل منها شيئًا إذا كان يمكن فيهم الوهـم ولا أقبل إلا ما أشهد به على الله كما أشهد بكتابه الذي لا يسع أحدًا الشك في حرف منه ، أو يجوز أن يقوم شيء مقام الإحاطة ، وليس بها ؟ ، فقلت : [3] له من علم اللسان الذي به كتاب الله، وأحكام الله دلّه علمه بهما على قبول أخبار الصادقيـن عـن رسول الله ﷺ، والفرق بين ما دل رسول الله ﷺ على الفرق بينه من أحكام الله وعُلم بذلك مكان رسول الله ﷺ اذ كنت لم تشاهد خبر الخاصة وخبر العامة ....ثم قال بعد ذلك : ولـو كان بـ ـن أصحابنا قال: إن الله تعالى أمر بالتسليم لحكم رسول الله ﷺ، وحكمته إنما هو مـن أنزلـه لكان من لم يسلم له أن ينسب إلى التسليم لحكم رسول الله ﷺ، قلت : لقد فرض الله عز وجـل علينا اتباع أمره فقال: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ (الحشر: ٧)، قـال : إنـه لبيّن في التنزيـل أن علينا فرضًا أن نأخذ الذي أمرنا بـه ، وننتهي عما نهانا رسول الله ﷺ. قـال : قلـت والفرض علينا وعلى من هو قبلنا، ومن بعدنا واحـد. قال: نعم، فقلت : فإن كان ذلك علينا فرضًا في اتباع أمر رسول الله ﷺ، أنحيط أنه إذا فرض الله علينا شيئًا فقد دلنا على الأمـر الذي يؤخذ به فرضه ؟؟»[4]. وأطال كثيرًا في الرد والاستدلال، ومن أراد الاستزادة فلينظر مصادرها كما تمت الإشارة اليه في الهامش.

المسألـة الثانيـة: التشكيك بخبر الواحد، وأنه ليس حجة فـي الدين ، فلا يوجب العلم ولا العمـل، وأنـه يحتمل الصدق والكذب، فلا يجوز العمل به. وقد أطنب الإمام الشافعي في الرد على هـؤلاء، فقال: قال لي قائل: أحدُد لـي أقلَ ما تقوم به الحجة على أهل العلم حتى يثبت عليهم خبر الخاصـة ؟؟ فقلـت: خبر الواحد عن الواحد حتى ينتهي به إلى النبي ﷺ أو ما انتهى به إليه دونه،

---

(١) انظر أصول السرخي ، ٢٨٤/١ ، ومكانة السنّة عند الإمام الشافعي وجهوده في حفظها ص ٤٢٤ ، مرجع سابق

(٢) يشير الشافعي إلى أحد منكري حجية الخبر المتواتر .

(٣) المقصود: الشافعي، وأينما وردت هنا فهو المقصود .

(٤) كتاب الأم للشافعي ، كتاب جماع العلم ، ٢٨٧/٧ وما بعدها ، وانظر : جماع العلم له ، ص٤ وما بعدها .

ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أمورًا ...-وذكر شروطًا يعرفها أهل العلم- إلى أن قال: ويكون هكذا من فوقه ممن حدثه حتى ينتهي بالحديث موصولاً إلى النبي ﷺ. أو إلى من انتهى به إليه دونه، لأن كل واحد منهم مثبت لمن حدثه ، ومثبت على من حدث عنه فلا يستغني كل واحد منهم عما وصفت». وبعد ذلك قال الشافعي : فإن قال قائل : اذكر الحجة في تثبيت خبر الواحد بنص خبر أو دلالة فيه أو إجماع «ثم ساق أدلة منها: حديث النبي ﷺ: «نضر الله عبدًا سمع مقالتي فحفظها ووعاها، وأداها فربّ حامل فقه غير فقيه، وربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه ...» [1] . قال الشافعي بعد ذكر الحديث : فلما ندب رسول الله ﷺ إلى استماع مقالته وحفظها وأدائها امرءاً يؤديها ، والأمرؤ واحد، دلّ على أذ لا يأمر أن يؤدى عنه إلا ما تقوم به الحجة على من أدى إليه لأنه إنما يؤدي عنه حلال وحرام يجتنب ، وحدّ يقام، ومال يؤخذ ويعطى، ونصيحة في دين ودنيا «[2] .

المسألة الثالثة : مسألة النسخ [3] : التي أنكرها فريق ، وقالوا بعدم الجواز، فقد ردّ عليهم الشافعي كذلك بإسهاب، فقد عرض رؤيته في مسألة النسخ عرضًا منهجيًا محكمًا فبين حقيقته، وشرح أسبابه وأحكامه، وأوضح القواعد التي بنى عليها رؤيته في هذا الإطار، قال الشافعي : وأنزل عليهم الكتاب تبيانًا لكل شيء وهدى ورحمة، وفرض فيهم فرائض أثبتها وأخرى نسخها رحمة لخلقه بالتخفيف عنهم وبالتوسعة عليهم زيادة في ما ابتدأهم به من نعمة، وأثابهم على الانتهاء على ما أثبت عليهم جنته، والنجاة من عذابه فعمتهم رحمته فيما أثبت ونسخ فله الحمد على نعمته، وأبان الله لهم أنه إنما نسخ ما نسخ من الكتاب بالكتاب وأن السنّة لا ناسخة للكتاب، وإنما هي تبع للكتاب يمثل ما نزل نصاً ، ومفسرة معنى ما أنزل الله منه جملاً . وساق الشافعي أدلة تبين نسخ القرآن بالقرآن لا بالسنّة ، فقال : وفي قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ لِيٓ أَنۡ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلۡقَآيِٕ نَفۡسِيٓ﴾ (يونس: ١٥) ، بيان ما وصفت من أن ه لا ينسخ كتاب الله إلا بكتابه، كما كان المبتديء بفرضه فهم المزيل المثبت لما شاء منه جل ثناؤه ، ولا يكون ذلك لأحد من خلقه «وكذلك قال: ﴿يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ (الرعد: ٣٩) ، وقد قال بعض أهل العلم في هذه الآية: والله أعلم دلالة على أن الله جعل لرسوله ﷺ أن يقول من تلقاء نفسه بتوفيقه فيما لم ينزل فيه كتابًا . وفي كتاب الله دلالة عليه، قال تعالى: ﴿مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآ﴾ (البقرة ،١٠٦) . فأخبر الله أن نسخ القرآن وتأخير إنزاله لا يكون إلا بقرآن مثله، ثم قال: وهكذا سنّة رسول الله لا ينسخها إلا سنّة رسول الله ﷺ»[4] .

---

(١) حديث صحيح، أخرجه الترمذي في سننه من حديث عبدالله بن مسعود ، أبواب العلم عن رسول الله ﷺ باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع ٣٩٥/٤، حديث رقم ٢٦٥٨ وقال حديث صحيح ، ومن حديث جبير.

(٢) الرسالة، الشافعي، ص٤٠٥ وما بدها ، باب خبر الواحد .

(٣) النسخ اصطلاحًا: رفع الحكم الثابت بخطاب متقدم بخطاب متراخ عنه «انظر: روضة الناظر وجنة المناظر، عبدالله بن احمد بن قدامه ، ٢١٩/١، وشرح مختصر أصول الفقه، الخزاعي ، ١٢٨/٣ .

(٤) انظر كتاب الرسالة للشافعي، ص ١٠٦ وما بعدها، فقد أسهب الشافعي في إيراد الأدلة والشواهد على ذلك، وانظر أيضًا

المبحث الثالث: موقف الإمام الشافعي من حجية الحديث، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حجية حديث الآحاد عند الإمام الشافعي:

سبق بحث هـذا الموضوع قريبًا باختصار، وهنا أتوسع نوعًا ما لتسليط الضوء بشكل أوضح وأدلة أكثر:

مـا يـراه الإمام الشافعي أن خبر الآحـاد حجة شرعية يجب العمل بهـا، إذا صح السند إلى النبـي ﷺ، وقـد ساق في كتابه الرسالة بابًا خاصًا لخبر الواحـد[1]. وبين فيه شروط صحة خبر الآحاد، قائلاً: ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أمورًا: منها: أن يكون من حدّث به ثقة في دينه، معروف بالصدق في حديثه، عاقلاً لما يحدّث به، عالمًا بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، وأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع، لا يحدث به على المعنى لأنه إذا حدث على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه لم يدر لعله يحيل الحلال إلى حرام، وإذا أداه بحروفه فلم يبق وجه يخاف فيه إحالته الحديث، حافظ إذا حدّث به من حفظه، حافظًا لكتابه إذا حدّث من كتابه، إذا شرِك أهل الحفظ في حديث وافقه حديثهم بريّا من أن يكون مدلسًا يحدث عمن لقي ما لم يسمع منه، ويحدث عن النبي ﷺ ما يحدث الثقات خلافه عن النبي ﷺ.

هذه جملة ما اشترط الشافعي كي تقوم الحجة بخبر الخاصة «الآحاد»، فهل من شروط أدق وأعظم من هذه الشروط لقبول الخبر، هذا ما يؤكد حرص الشافعي على صحة الخبر، وعدم قبول أي رواية لا تتحقق فيها هذه الشروط، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

حديث عبدالله بن مسعود الذي سبق قريبًا في المطلب الثالث «نضر الله امرءاً ..»[2].

عـن عطاء بن يسـار: أن رجلا قبّل امرأته وهـو صائم فوجد من ذلك وجـداً شديداً فأرسل امرأته تسأل عن ذلك، فدخلت على أم سلمة، أم المؤمنين، فأخبرتها،

فقالـت أم سلمـة إن رسول الله ﷺ يقبّل وهـو صائم، فرجعت المرأة إلـى زوجها فأخبرته فزاده ذلك شراً وقال: لسنا مثل رسول الله ﷺ، يحل الله لرسوله ما شاء، فرجعت المرأة إلى أم سلمـة فوجدت رسول الله ﷺ عندها، فقال رسول الله ﷺ ما بال هذه المرأة؟ فأخبرته أم سلمة فقـال: ألا أخبرتيهـا أني أفعل ذلـك؟؟؟ [3]. قال الشافعي في ذكر قول النبـي ﷺ: ألا أخبرتيها أني أفعل ذلك «دلالة على أن خبر أم سلمة عنه مما يجوز قبوله لأنه لا يأمرها بأن تخبر عن النبي

الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، الماوردي، ٧٨/١٦ وما بعدها.

(١) الرسالة، الشافعي، ص ٣٩٦ وما بعدها.

(٢) انظر المبحث الثاني / المطلب الثالث من هذا البحث، وهو حديث صحيح. أخرجه أحمد في المسند برقم ١٦٧٣٨، وابن ماجه في سننه، كتاب المناسك، باب الخطبة يوم النحر، ١٠١٥/٢، حديث رقم ٣٠٥٦.

(٣) أخرجه الشافعي في الرسالة من طريق مالك، باب الحجة في تثبيت خبر الواحد، ص ٤٠١، حديث رقم ١١٠٩، وهو عنده مرسل عن عطاء بن يسار، لكن وصله أحمد في مسنده عن عطار عن رجل من الأنصار، ٤٣٤/٥، بإسناد صحيح، وأصله في الصحيحين من حديث أم سلمة رضي الله عنها، أنظر فتح الباري ١٣١/٤-١٣٢.

ﷺ إلا وفـي خبرهـا ما تكـون الحجة بمن أخبرته ، وهكذا خبر امرأتـه إن كانت من أهل الصدق عنده»[1].

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : بينما الناس بقباء في صلاة الصبح اذ أتاهم آت فقال: إن رسول الله ﷺ قد أنزل عليه قرآن وقد أمر ان يستقبل القبلة فاستقبلوها، وكانت وجوههم إلى الشأم فاستداروا إلى الكعبة»[2]. قال الشافعي عقبه: لم يكن لهم أن يدعوا فرض الله في القبلة إلا بمـا تقـوم عليهم الحجة، ولم يلقوا رسول الله ﷺ ولـم يسمعوا ما أنزل الله تعالى عليه في تحويل القبلة فيكونون مستقبلين كتاب الله وسنّة نبيه سماعًا من رسول الله ﷺ، ولا بخبر عامة، وانتقلوا بخبر واحد إذا كان عندهم من أهل الصدق، ولم يكونوا ليفعلوه إن شاء الله بخبر إلا عن علم بأن الحجة تثبت بمثله إذا كان من أهل الصدق»[3] .

عـن أنس بن مالـك رضي الله عنه قال: كنت أسقي أبا طلحة وأبا عبيدة بن الجراح وأبي بن كعـب شرابـاً من فضيخ[4] وتمر، فجاءهم آت فقـال : إن الخمر قد حرمت، فقال أبو طلحة : قم يا أنس إلى هذه الجرار فاكسرها ....»[5] ، قال الشافعي : لم يقل

هـو ولا هـم ولا واحد منهم: نحـن على تحليلها حتى نلقـى رسول الله ﷺ مـع قربه منا، أو يأتينـا خبـر عامة، وذلك أن م لا يهريقون حلالاً إهراقه سـرف وليسوا من أهله، والحال في أنهم لا يدعون أخبار رسول الله ﷺ ما فعلوا ولا يدع لو كان قبلوا من خبر الواحد ليس لهم أن ينهاهم عـن قبوله»[6]. هذه بعض الأدلة التي ساقها الإمام الشافعي للتدليل على حجة الخبر الواحد، وقد ورد عشرات الأدلة لا مجال لذكرها هنا.

المطلب الثاني: موقف الإمام الشافعي من الحديث المرسل: وفيه مسألتان:

المسألـة الأولـى: تعريـف الحديـث المرسـل: أولاً: لغـة: تقول أرسل الشـيء: أي أطلقه وأهمله، وحديث مرسل: إذا كان غير متصل الإسناد، وجمعه مراسيل»[7].

ثانيًـا: اصطلاحًـا: هو : «أن يقول التابعي قال رسول الله ﷺ «أي ما سقط من آخر إسناده من بعد التابعي، فيقول التابعي : قال رسول الله ﷺ»[8].

---

(١) الرسالة، الشافعي، ص ٤٠١، مرجه سابق.

(٢) أخرجه الشافعي في الرسالة، باب الحجة في تثبيت خبر الواحد، ص ٤٠٦، رقم ١١١٣ بإسناد صحيح.

(٣) الرسالة، ص ٤٠٦، مرجع سابق.

(٤) الفضيخ هو: شراب يتخذ من البسر المفضوخ أي المشدوخ، النهاية في غريب الحديث والأثر ٤٥٣/٣، مادة فضخ.

(٥) حديث صحيح، أخرجه الشافعي في الرسالة، رقم ١١٢٠، وأصله في الصحيحين.

(٦) الرسالة، الشافعي، ص ٤٠٩-٤١٠، مرجع سابق.

(٧) لسان العرب، ابن منظور ٢٨٥/١١ باب اللام /فصل الراء.

(٨) الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث ، ابن كثير ، ص ٤٧-٤٨ .

المسألة الثانية: موقف الإمام الشافعي من الحديث المرسل:

الـكلام حـول الحديث المرسل وحجيته ومعنـاه ، فيه وجهات نظر كثيرة بيـن أهل العلم، لا يعنينـا بحـث هذا الأمر هنا، والذي يعنينا هو: ما مفهوم الحديث المرسل عند الشافعي، والناظر لذلـك يجـد الشافعي قد فصّـل في هذا الأمـر وقال: «فمن شاهـد أصحاب رسـول الله ﷺ من التابعيـن فحدث حديثًا منقطعًا عـن النبي ﷺ اعتبر عليه بأمور: منها أن ينظر إلى ما أرسل من الحديـث فـإن شركه فيه الحفاظ المأمونون فأسندوه إلى رسول الله ﷺ بمثل معنى ما روى كانت هذه دلالة على صحة من قبل عنه وحفظه، وإن انفرد بإرسال حديث لم يشركه فيه من يسنده قبل مـا يفـرد به مـن ذلك، ويعتبر عليه بأن ينظر هـل يوافقه مرسل غيره من قبـل العلم عنه من غير رجالـه الذين قبل عنهم ، فإن وجـد ذلك كانت دلالة يقوي به مرسله وهي أضعف من الأولى . وإن لم يوجد ذلك نظر إلى بعض أصحاب رسول الله ﷺ قولاً له[1]، فإن وجد يوافق ما روى عن رسول الله ﷺ كانـت هـذه دلالة على أنه لم يأخذ مرسلـه إلا عن أصل يصح إن شاء الله تعالى . وكذلك إن وجـد عـوام من أهل العلم يفتون بمثل معنى ما روي عن النبي ﷺ، ثم يعتبر عليه بأن يكون إذا سمى من روى عنه لم يسم مجهولاً ولا مرغوبًا عن الرواية عنه فيستدل بذلك على صحته فيما روى عنه. ثم قال بعد ذلك فيمَا يتعلق بمن بعد كبار التابعين: «فأما من بعد كبار التابعين الذين كثرت مشاهدتهم لبعض أصحاب رسول الله ﷺ فلا أعلمن منهم واحدًا يقبل مرسله لأمور: أحدها انهم أشـد تجاوزًا فيمن يـروون عنهم، والآخر أنهم يوجد عليهم الدلائل فيمـا أرسلوا بضعف مخرجه، والآخر كثرة الإحالة كان أمكن للوهم وضعف من يقبل عنه»[2].

ذ لص من ذلك إلى أن الشافعي رحمه الله لا يقبل إلا مرسل كبار التابعين بالشروط التالية:

أن يشاركه غيره من الحفاظ المأمونين.

أن يوافقه مرسل غيره ممن قبل العلم عنه من غير رجال الأول.

أن يوافق رواية بعض الصحابة موقوفًا عليه.

أن يفتي بمعناه بعض أهل العلم.

أن لا يسمي مجهولاً أو مرغوبًا عنه في روايته.

وأمـا من سواهم من صغار التابعين فيرد الشافعي روايتهـم ولا يقبلها، وعلل ذلك بالتجاوز وضعف المخرج وحصول الوهم. ومن أمثلة ما روى الشافعي من مراسيل كبار التابعين، ما أخرجه عـن مالـك عن زيد بن أسلم عن ابن المسيب أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع اللحم بالحيوان»[3].

---

(١) أي للصحابي نفسه

(٢) الرسالة، الشافعي، ص٤٦٢ – ٤٦٧، بالأرقام من ١٢٦٤-١٢٧٧، وانظر الباعث الحثيث، ابن كثير ص ٤٨ .

(٣) أخرجه مالك في الموطأ، باب بيع الحيوان، ٦٥٥/٢، حديث رقم ٦٤، ومن طريقه الشافعي في مختصر المزني، كتاب البيوع،

ثم قال بعد ذلك : وإرسال ابن المسيب عندنا حسن .

المبحث الرابع : التطبيق العملي لتعظيم السنّة النبوية عند الشافعي :

اتضح في مباحث هذه الدراسة ما يؤكد جوانب التطبيق العملي لتعظيم السنّة النبوية عند الشافعي، وأجمل هنا بنقاط ما تم الإشارة إليه في ثنايا هذه الدراسة ، وذلك في المطالب التالية:

المطلب الأول : محبته للنبي ﷺ وكيف عبّر عنها :

قال الشافعي : فصلى الله على نبينا كلما ذكره الذاكرون ،وغفل عن ذكره الغافلون ، وصلى عليه في الأولين والآخرين أفضل وأكثر وأزكى ما صلى على أحد من خلقه ، وزكانا وإياكم بالصلاة عليه أفضل ما زكى أحد من أمته بصلاته عليه والسلام عليه ورحمة الله وبركاته ، وجزاه الله عنا أفضل ما جزى مرسلاً عمن أرسل إليه، فإنه أنقذنا به من الهلكة وجعلنا في خير أمة أخرجت للناس، دائنين بدينه الذي ارتضى واصطفى به ملائكته ومن أنعم عليه من خلقه ، فلم تمس بنا نعمة ظهرت ولا بطنت نلنا بها حظاً في دين ودنيا، أو دفع بها عنا مكروه فيهما وفي واحد منهما إلا ومحمد ﷺ سببها، القائد إلى خيرها والهادي إلى رشدها، الذائد عند الهلكة، وموارد السوء»[1].

فمن يعظم شخصا بهذا الإطراء والمدح والثناء كيف لا يعظم سنته وهديه ﷺ، وهذا ما يتضح في المطالب الآتية.

المطلب الثاني: تقديم الشافعي لـ ص الصريح على أي قول أو رأي:

أنكر الشافعي على من قدّم الرأي على النص الصريح، وهاجمهم بوضوح في كلامه ومصنفاته، وما يثبت ذلك ما أورده عن ابن عباس رضي الله عنهما قوله: إياكم والرأي فإن الله عز وجل رد على الملائكة الرأي وقال: ﴿قَالَ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾، وقال لنبيه ﷺ ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ (النساء: ١٠٥)، ولم يقل بما رأيت»[2]. قال الشافعي: «كل مسألة تكلمت فيها، وصح الخبر فيها عن النبي ﷺ عند أهل الفقه بخلاف ما قلت فأنا راجع عنها في حياتي وبعد موتي»[3]. ومثل هذه النصوص متواتر عن الشافعي رحمه الله، مما يدلل بـ ا لا شك فيه حبه للسنّة ونصرته لها وتطبيقه لها على أرض الواقع.

باب بيع اللحم بالحيوان ، ٤١٧/١، حديث رقم ١٠٤١، وأبو داود في المراسيل، كتاب الطهارة ، في المفلس ، ص ١٦٦، حديث رقم ١٧٨، والحاكم في المستدرك، كتاب البيوع ، ٤١/٢، حديث رقم ٢٢٥٢ .

(١) الرسالة، الشافعي، ص ١٦-١٧، فقرة ٣٩-٤٠.

(٢) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، ابن قيم الجوزية، اختصار محمد بن محمد البعلي، شمس الدين، ٥٤٤/١، والأثر أخرجه الهروي في ذم الكلام ١١٧/٢، حديث رقم ٢٦٧، والمقصود برد الله تعالى الرأي على الملائكة، هو ما جاء في قول الله تعالى: ﴿وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةٗۖ قَالُوٓاْ أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحۡنُ نُسَبِّحُ بِحَمۡدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ٣٠﴾ (البقرة:٣٠).

(٣) ذكره ابن حجر في توالي التأسيس ١٤٥/١، قائلا: أخرجه البيهقي من طريق أحمد بن علي بن عيسى بن ماهان، قال: سمعت الربيع يقول: سمعت الشافعي يقول ...»

المطلب الثالث: عند الشافعي السنّة النبوية هي المصدر الثاني للتشريع، والمبيّنة للقرآن:

يـرى الشافعـي أن السنّة الصحيحـة من حيث التشريع هـي والقرآن سـواء، لكنها تأتي في المرتبـة الثانية كأصل من أصول التشريـع، ولذا جاء في الحاوي: فصل: «المصدر الثاني: السنّة» ثـم قال: وأما الأصل الثاني من أصـول الشرع فهو سنّة رسول الله ﷺ لأن الله تعالى ختم برسوله النبوة، وكمّل به الشريعة، وجعل الله تعالى بيان ما أخفاه من مجمل أو متشابه، وإظهار ما يشرعه من أحـكام ومصالح، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (النحل: ٤٤)، ولمـا جعله بهذا المنزلة أوجـب على الناس طاعته في قبول ما شرعه لهـم وامتثال ما يأمرهم به وينهاهـم عنه، فقال تعالـى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ (الحشر: ١٧)[1] وقـد أسهـب الشافعي في الرسالة بيـان وجوب طاعة الرسول ﷺ بما يتعـذر إيراد ما ذكره هنا، فلينظر مكانه[2].

المطلب الرابع: وجوب اتباع خبر الواحد:

سبـق في هذه الدراسة في المبحث الثالـث الحديث عن خبر الواحد، وموقف الشافعي منه، وأن خبر الآحاد عنده حجة ثابتة إذا كان صحيحًا، بما يغني تكرار الحديث فيه مرة أخرى.

الخاتمة:

في نهاية هذا البحث توصلت إلى النتائج التالية:

إثبات حجية السنّة النبوية، وأنها مصدر مستقل ومتكاملة مع القرآن الكريم.

بتأليف كتاب الرسالة للشافعي تبين أنه أسس أصول الحديث الشريف، ووضع قواعد وأسس لقبول الحديث أو رده، وفق رؤية أصولية حديثية قلّ نظيرها.

انبرى الشافعي للرد على الطاعنين في السنّة والمشككين في حجيتها بالأدلة والبراهين.

إثبات حجية خبر الآحاد، وأنه واجب العمل به في الأحكام.

تبين مدى موسوعية الشافعي، وأنه مورد عذب كثير الزحام لا يُمل منه على الإطلاق

أجاد الشافعي في التطبيق العملي لتعظيم السنّة النبوية.

---

(١) الحاوي الكبير، الماوردي، ٨٥/١٦.

(٢) الرسالة، الشافعي، ص٧٣ وما بعدها، باب فرض الله في كتابه اتباع سنة نبيه، فقرة ٢٣٦ وما بعدها، وانظر كتاب جماع العلم، الشافعي، وكتاب الأم، ١٩٢/٢ وما بعدها.

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

آداب الشافعي ومناقبه، عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١/٢٠٠٣.

الاحتجاج بالشافعي، أحمد بن علي الخطيب البغدادي ،تحقيق خليل إبراهيم ملا خاطر ، المكتبة الأثرية، باكستان.

إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، محمد بن علي الشوكاني ، مطبعة السعادة، مصر ط١/١٣٢٧هـ .

الإرشاد في معرفة علماء الحديث ، أبو يعلى الخليلي ، تحقيق محمد سعيد ادريس، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط١/١٤٠٩ه .

أصول السرخي ، محمد بن احمد بن أبي سهل السرخي ،تحقيق أبو الوفا الأفغاني ، دار المعرفة، بيروت .

الأم، محمد بن إدريس الشافعي ،دار الفكر ، بيروت ، ط٢/١٩٨٣ .

الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث ، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي ،تحقيق احمد محمد شاكر ، دار المكتبة العلمية، بيروت، ط٢ .

تاريخ مدينة دمشق ، علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي/ ابن عساكر ، تحقيق محب الدين العمروي، دار الفكر ، ط ١٩٩٥.

تهذيب الأسماء واللغات، محيي الدين يحيي بن شرف النووي، دار الكتب العلمية، بيروت.

التهذيب في فقه الامام الشافعي، الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق عادل عبد الموجود، وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٩٩٧

توالي التأسيس بمعالي بن ادريس، احمد بن حجر العسقلاني ، تحقيق عبدالله محمد الكندري ، دار ابن حزم ، ط١/٢٠٠٨.

توجيه النظر إلى أصول الأثر ، طاهر بن صالح الدمشقي ، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب ، ط١/١٩٩٥.

حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، أبو نعيم احمد بن عبدالله الاصفهاني ، مطبعة السعادة ، مصر، ط١/١٩٧٤.

الرسالة، محمد بن ادريس الشافعي، تحقيق احمد محمد شاكر، نشر مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر ، ط١/١٩٣٨.

روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الامام احمد بن حنبل ، عبدالله بن

قدامه، عناية شعبان إسماعيل، مؤسسة الريان للطباعة، ط٢/٢٠٠٢

ذم الـكلام وأهله، أبو إسماعيل الهروي ، تحقيـق عبدالرحمن بن عبدالعزيز الشبل، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١/١٩٩٦-٢٠٠٢.

سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، ط١/١٩٩٦.

سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار احياء التراث العربي، البابي الحلبي.

سنـن أبـي داود، سليمان بن الاشعث السجستاني، تحقيق محمـد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية ، بيروت.

سيـر اعـلام النبلاء ، محمد بـن احمد بن عثمـان الذهبـي، تحقيق حسين اسـد، شعييب الارناؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط٣/١٩٨٥.

شـرح التبصـرة والتذكرة، عبد الرحيم بن الحسين العراقـي، تحقيق عبد اللطيف الهميم، وماهر فحل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/٢٠٠٢.

شـرح مختصر أصول الفقه، أبو بكر بن زايـد الجراعي الحنبلي، تحقيق عبد العزيز محمد عيسى ورفاقه، لطائف لنشر الكتب والرسائل العلمية، ط١/٢٠١٢.

طبقـات الشافعيـة الكبرى، تاج الدين عبـد الوهاب بن تقي الديـن السبكي، تحقيق محمود الطناحي، دار هجر للطباعة والنشر، ط٢/١٤١٣هـ.

الكامـل في ضعفـاء الرجال، ابن عدي الجرجانـي، تحقيق عادل أحمد عبـد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٩٩٧.

كتاب جماع العلم، محمد بن إدريس الشافعي، دار الأثار، ط١/٢٠٠٢.

لسان العرب، محمد بن مكرم الأفريقي، دار صادر، بيروت، ط٣/١٤١٤هـ.

المجمـوع شـرح المهذب، محيي الدين بـن شرف النووي، صححه لجنة مـن العلماء، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، ط١٣٤٤-١٣٤٧.

مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، شمس الدين الجوزية، اختصار محمد البعلي، تحقيق السيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، ط١/٢٠٠١.

مختصر المزني، إسماعيل بن يحيى المزني، تخريج عبد الله شرف الدين الداغستاني، دار مدارج النشر، الرياض، ط١/٢٠١٩.

المراسيـل، سليمـان بن الأشعث السجستانـي، أبو داود، تحقيق شعيـب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١/١٤٠٨ه.

مسند أحمد، تحقيق شعيب الأرناؤوط، عادل مرشد وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط١/ ٢٠٠١.

المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد، دار الحرمين، القاهرة ١٩٩٥.

معجم تهذيب اللغة، محمد الأزهري، تحقيق د. رياض قاسم، دار المعرفة ، بيروت.

معجم مقاييس اللغة، احمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبد السلام هارون، نشر مكتبة الباب الحلبي، مصر، ط٢/ ١٩٧٢، دار الجليل ودار الفكر، بيروت.

معنى قول الإمام المطلبي، اذا صح الحديث فهو مذهبي، علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق كيلاني محمد خليفة، مؤسسة قرطبة.

مكانة السنة عند الأمام الشافعي، وجهوده في حفظها، بحث من إعداد أ. إبراهيم الكرد ومحمد السحار، الجامعة الإسلامية غزة.

مناقب الإمام الشافعي، فخر الدين الرازي، تحقيق د. أحمد السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١/ ١٩٨٦.

مناقب الإمام الشافعي، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط١/ ١٩٧٠.

منهج الإمام الشافعي في إثبات العقيدة، د .محمد عبد الوهاب العقيل، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط١/ ١٩٩٨.

الموافقات، إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط١/ ١٩٩٧.

موطأ الإمام مالك، مالك بن أنس، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار أحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٥.

النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير الجزري، تحقيق طاهر أحمد الزاوي، المكتبة العلمية بيروت، ١٩٧٩.

وفيات الأعيان ٤/ ١٦٣، أحمد بن محمد بن إبراهيم بن فلكان البرمكي، تحقيق احسان عباس، دار صادر، بيروت.

اليواقيت والدرر في شرح نخبة الفكر، ابن حجر، عبد الرؤوف بن زين العابدين ثم المناوي، تحقيق المرتضى الزين أحمد، مكتبة الرشد، الريض، ط١/ ١٩٩٩.